حقوق الأطفال هي مستقبلنا

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لأشخاص يناضلون في سبيل تعزيز الاحترام لجميع حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية.

ويركز برنامج الأبحاث والتحركات في منظمة العفو الدولية على منع الانتهاكات الخطيرة للحق في السلامة الجسدية والعقلية وحرية الوجدان والتعبير والتحرر من التمييز، ووضع حد لها. وفي هذا الإطار:

- تسعى إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي. وهؤلاء هم إناس اعتُقلوا بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات النابعة من ضمائرهم، أو بسبب أصلهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم أو أصلهم القومي أو الاجتماعي أو وضعهم الاقتصادي أو مولدهم أو أي وضع آخر، ولم يستخدموا العنف أو يدعوا إلى استخدامه.
- تعمل على ضمان إتاحة محاكمات عادلة لجميع السجناء السياسيين على وجه السرعة.
- تعارض عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من دون تحفظ.
- تناضل لوضع حد لعمليات القتل السياسي وحوادث «الاختفاء».

ولا تُحمِّل منظمة العفو الدولية الحكومات مسؤولية الانتهاكات التي يرتكبها موظفوها وحسب، بل أيضاً مسؤولية التقاعس عن حماية الناس ضد انتهاكات يرتكبها أشخاص آخرون.

وتدعو منظمة العفو الدولية الجماعات السياسية المسلحة إلى احترام حقوق الإنسان والكف عن ارتكاب الانتهاكات.

كذلك تسعى المنظمة إلى دعم حماية حقوق الإنسان عن طريق أنشطة أخرى، مثل عملها بشأن اللاجئين وبشأن العلاقات الدولية العسكرية والأمنية والشرطية والعلاقات الاقتصادية والثقافية.

حقوق الأطفال هي مستقبلنا

تعني حماية الحقوق الإنسانية للأطفال الاستثمار في المستقبل. وحقوق الأطفال هي حجر الزاوية في إقامة ثقافة متينة لحقوق الإنسان والأساس في ضمان حقوق الإنسان للأجيال القادمة.

ويحق للأطفال التمتع بجميع الحقوق التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المعاهدات التي انبثقت عنه. كما تُكفل للأطفال حقوق إضافية، لاسيما بموجب اتفاقية حقوق الطفل، لأنهم بحاجة إلى حماية ورعاية خاصتين. ويجب أن يكون بمقدورهم الاعتماد على عالم الكبار للاهتمام بهم والدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم على تنمية طاقاتهم وتحقيق ذاتهم.

ويترتب على الحكومات واجب حماية جميع حقوق الطفل – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية. والدول ليست مسؤولة فقط عن الانتهاكات التي يرتكبها موظفوها فقط، بل إنها ملزمة باتخاذ تدابير إيجابية لمنع الانتهاكات التي يرتكبها ضد الأطفال أشخاص بصفتهم الخاصة، سواء في المجتمع أو العائلة.

وتناضل منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم لضمان حماية الحقوق الإنسانية للأطفال. وتدعو الحكومات والجماعات المعارضة وجميع الأفراد والجهات الأخرى التي تمارس سيطرتها على الأطفال إلى التمسك بمبدأ «المصالح الفضلى للطفل» بوصفه الاعتبار الأول في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال.

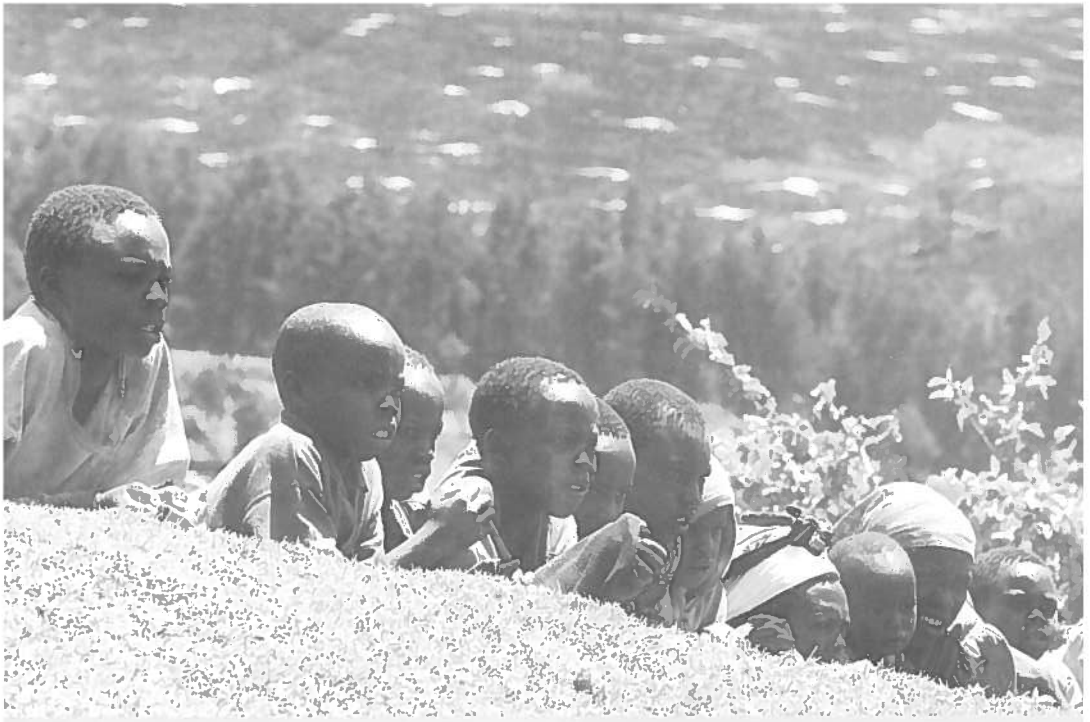

هذه الصفحة: أطفال يصغون إلى دعاة حماية البيئة في كبتاغات، كينيا، 2001. AP ©
صورة الغلاف: الحكومات ملزمة بحماية جميع حقوق الطفل – الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المدنية والسياسية. ونشاهد هنا أطفالاً ينتمون إلى جماعات فقيرة في الفليبين يطلقون طائرات ورقية خلال احتجاج حول المطالب الاقتصادية، يوليو/تموز 2001. Reuters ©

انتهاك حقوق الأطفال

تتشدق جميع الحكومات تقريباً بدعمها لحقوق الإنسان، لكنها تتقاعس بمعظمها عن ترجمة الأقوال إلى أفعال. ويتعرض الأطفال للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان ذاتها التي يتعرض لها الكبار، لكنهم غالباً ما يُستهدفون لأنهم يعتمدون على سواهم ومعرضين للانتهاكات، أو لأن الأطفال لا يُعتبرون أشخاصاً لهم حقوقهم الخاصة بهم.

ويتعرض الأطفال للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين الرسميين ويُعتقلون في أوضاع فظيعة، ويُحكم عليهم بالإعدام. وتُقتل آلاف مؤلفة منهم أو تتعرض للتشويه في النزاعات المسلحة. ويُجبر الملايين منهم نتيجة الفقر أو الأذى على العيش في الشوارع حيث يتعرضون للأذى. ويعمل ملايين آخرون منهم في وظائف استغلالية أو خطرة، أو يقعون ضحايا للاتجار بالأطفال وللدعارة القسرية. وتؤدي المواقف والممارسات القائمة على التمييز إلى تعرض الفتيات الصغيرات لانتهاكات قائمة على الجنس، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهن معرضات بشكل خاص لأشكال أخرى من الأذى، من ضمنها الاغتصاب.

وتسلط منظمة العفو الدولية الضوء بصورة منتظمة على حالات الضحايا الأطفال لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب وعمليات القتل السياسي. كما تعمل على تطوير أنشطتها الخاصة بالأطفال، حيث تركز على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: قضاء الأحداث، والأطفال في النزاعات المسلحة، والأطفال في المجتمع والعائلة.

قضاء الأحداث

غالباً ما يعاني الأطفال من الإهمال والأذى والعنف في إدارة قضاء الأحداث. فالمؤسسات ذاتها التي يُفترض بها حماية الأطفال تتجاهل حقوقهم العامة والخاصة.

وعندما تقبض الشرطة على الأطفال، غالباً ما تسيء معاملتهم أو تمارس التعذيب ضدهم. وغالباً ما يتم تجاهل حقوقهم القانونية. ولا يُخطر أهلهم بمكان وجودهم. ويُحتجزون في أوضاع مهينة، غالباً في زنازين مع الكبار. ويُحرم بعضهم من حقه في محاكمة عادلة وتصدر عليه عقوبات تتغاضى عن الأهداف الأساسية لقضاء الأحداث- أي تأهيل الطفل وإعادة انخراطه في مجتمعه.

"شاركتني الزنزانة ثلاث فتيات أخريات. وكنا نشاهد بعضنا البعض ونحن نُصعق بالصدمات الكهربائية".

دين تالون، 12 عاماً، تركيا

وغالباً ما يصطدم الأطفال بالقانون بسبب مخالفات طفيفة – عادة السرقة – وفي بعض الحالات تكون «جريمتهم» الوحيدة أنهم فقراء ومشردون. ولا يستطيع العديد من الأطفال البقاء على قيد الحياة إلا عبر التسول أو ارتكاب الجرائم البسيطة أو ممارسة الدعارة – وهي أنشطة تلفت نظر الشرطة إليهم، وتجعلهم معرضين للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة.

مركز اعتقال للأحداث في تشاينغ واتانا، الواقع بالقرب من بانكوك، تايلاند، مارس/آذار

وأياً تكن التهمة الجنائية التي يواجهونها، لا يجوز حرمان الأطفال من حريتهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. وهناك بدائل عديدة للسجن. ويحق لجميع الأطفال المعتقلين الاتصال بعائلاتهم ومعاملتهم بالاحترام الواجب لصغر سنهم. كذلك يجب احتجازهم بعيداً عن الكبار للتقليل من خطر تعرضهم للأذى أو للتأثر بالنزلاء الآخرين.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومات

© Reuters

إلى ضمان احترام حقوق جميع الأطفال المعتقلين ومعاملتهم وفق مبادئ قضاء الأحداث المحددة صراحة في اتفاقية حقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (المعروفة بقواعد بكين). وتمشياً مع معارضة منظمة العفو الدولية غير المشروطة لعقوبة الإعدام، تقوم بحملات نشطة ضد إصدار أحكام بالإعدام على المذنبين الأحداث.

اتفاقية حقوق الطفل

صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والصومال.. وهي تغطي الطيف الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشدد على كونها كلاً لا يتجزأ وعلى اعتماد بضعها على البعض الآخر. وتندرج الحقوق في أربع فئات رئيسية:

- حقوق المعيشة، وتتضمن الحق في الحصول الطعام والمأوى والرعاية الصحية؛
- حق الطفل في النمو الذي يسمح له باستغلال كامل طاقاته؛
- حقوق الحماية، مثل الحق في الحياة والحماية من الأذى والإهمال والاستغلال؛
- حقوق المشاركة، التي تسمح للطفل بأداء دور فعال في المجتمع والحياة السياسية.

وتنطبق الحقوق الواردة في الاتفاقية بغض النظر عن «العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو الثروة أو العاهة أو المولد أو أي وضع آخر». والرسالة الرئيسية هي تكافؤ الفرص. وينبغي إعطاء الفتيات الفرص ذاتها المتاحة للفتيان. ويجب إعطاء الأطفال الفقراء أو المقعدين أو اللاجئين أو أطفال جماعات السكان الأصليين أو جماعات الأقلية جميعهم الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الآخرون، وإتاحة الفرص ذاتها أمامهم للتعلم والتمتع بمستوى معيشة كاف.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومات إلى إصدار تشريعات تكفل الحقوق المحددة في الاتفاقية وتوفير موارد كافية لتطبيقها.

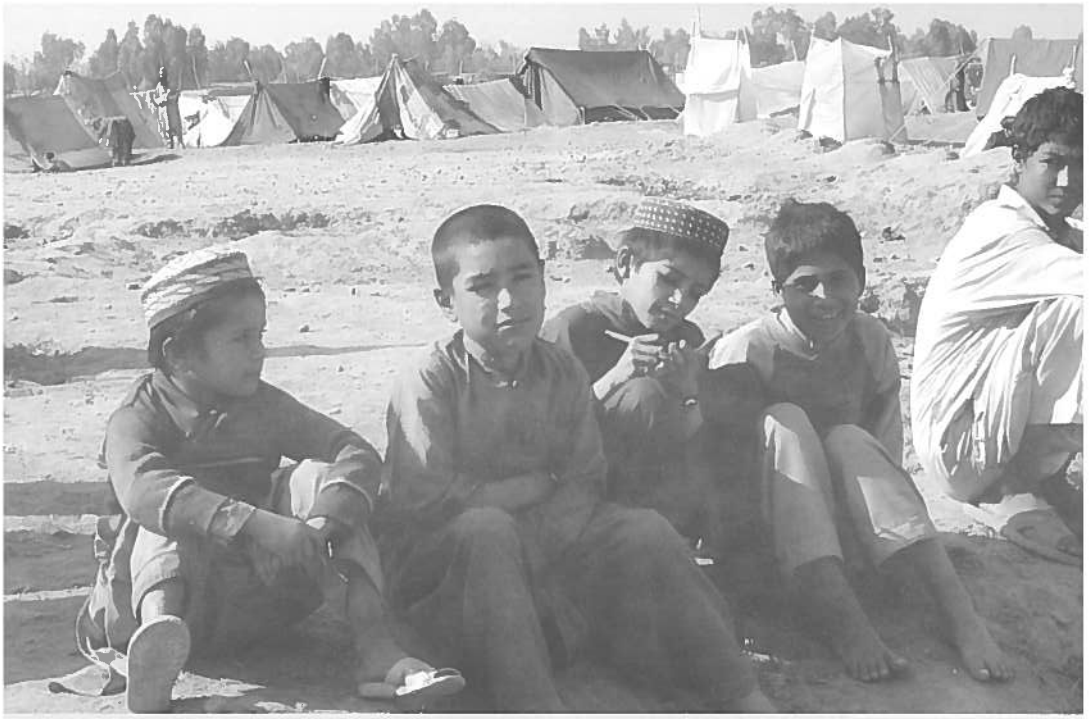

أطفال أفغان في مخيم جالوزاي الجديد للاجئين الواقع بالقرب من بيشاور في باكستان، نوفمبر/تشرين الثاني 2001 © AI

الأطفال والنزاعات المسلحة

الحرب حقيقة يومية لملايين الأطفال. ولم يعرف بعضهم حياة أخرى. وانقلب عالم أطفال آخرين فجأة رأساً على عقب جراء اندلاع نزاع. وقُتل عدد لا يحصى من الأطفال أو أُصيبوا بعاهات أو أصبحوا أيتاماً في سياق أعمال العنف. وماتت جوعاً أعداد أخرى لا تحصى أو واجهت المجاعة. وأُجبر الملايين على الانتشار على الطرقات كلاجئين أو مهجرين، حيث انفصلوا في أغلب الأحيان عن أحبائهم. وأصيب العديدون بصدمات نتيجة أجواء العنف والخوف والمشقات.

وتشارك آلاف عديدة من الأطفال في عمليات القتل. وتم تجنيد العديد منهم في صفوف قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة؛ ويشعر آخرون بأنه لا خيار أمامهم سوى «التطوع»، وقد شارك بعضهم في القتال طواعية. وترتفع عموماً معدلات الإصابة في صفوف الجنود الأطفال بسبب قلة خبرتهم وتهورهم وافتقارهم إلى التدريب، ولأنهم غالباً ما يُستخدمون في مهام تتسم بالخطورة الشديدة.

ويحظر البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والخاص بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة والذي دخل حيز النفاذ في فبراير/شباط 2002، استخدم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في العمليات الحربية. وتقوم منظمة العفو الدولية بحملات لحث الدول على المصادقة على هذا البروتوكول ولحظر تجنيد أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً في القوات المسلحة أو مشاركته في النزاعات المسلحة.

الأطفال في المجتمع والعائلة

تتراوح الانتهاكات التي يواجهها الأطفال في العائلة والمجتمع بين سوء المعاملة في المؤسسات والعنف في المنزل، وبين الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال العبيد. وغالباً ما يتوقف تعرض الأطفال لهذه الانتهاكات على جوانب أخرى من هويتهم، مثل جنسهم أو عرقهم أو وضعهم الاقتصادي. ويؤدي الحرمان من مجموعة واحدة من الحقوق إلى انتهاك الحقوق الأخرى.

وتُلزم اتفاقية حقوق الطفل الحكومات بحماية الأطفال من العنف أو الأذى الجسدي أو العقلي، وهم في رعاية «الوالدين أو الأوصياء القانونيين أو أي شخص آخر يتولى رعاية الطفل»، بمن فيهم المدرسون والموظفون. كذلك يتمتع الأطفال بحق التحرر من الأذى والاستغلال الجنسي، والحماية من أشكال العمالة الخطرة والاستغلالية.

وتؤكد اتفاقية حقوق الطفل مجدداً حقوق الطفل في مستوى معيشة كاف ورعاية صحية كافية وفي الضمان الاجتماعي والتعليم، ويشكل الوفاء بهذا الالتزام تحدياً هائلاً أمام أية حكومة، ويتطلب مزيجاً من التدابير القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وتناضل منظمة العفو الدولية من أجل ضمان حماية جميع الأطفال الذين هم تحت رعاية مؤسسات عامة أو خاصة من جميع أشكال الأذى العقلي والجسدي والعاطفي.

طفل في دار للأيتام في بيلاروس (روسيا البيضاء)، 2001.

© AP

ما بيدك أن تفعله

أطفال يتظاهرون في الأرجنتين مطالبين بحقوقهم، مايو/أيار 2001. © Reuters

انضم إلى منظمة العفو الدولية لكي تصبح جزءاً من حركة عالمية تناضل من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

- **تبرع لدعم أنشطة منظمة العفو الدولية.**
- **أخبر أصدقاءك وعائلتك وجيرانك والعاملين معك بالتزامك تجاه حقوق الإنسان.**

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الكتابة إلى العنوان الوارد في المربع أدناه، إذا وُجد:

أو الاتصال بالأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في لندن:
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London
WC1X 0DW
United Kingdom

أو زيارة موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت:
www.amnesty-arabic.org

رقم الوثيقة: POL 30/002/2002